اما موعد الاجتماع الثلاثي فقد حدد في ١٢/٣١ ، على ان يعقد في مقر رئاسة الحكومة ، ويحضره من الجانب اللبناني رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ، وعضوا اللجنة الوزارية جوزف سكاف وعلي الخليل ، وقائد قوة الردع العربية العميد سامي الخطيب .

بعد ذلك ، شهدت الاوساط السياسية تحركا واسعا قام به ممثل الجامعة العربية السيد حمادي الصيد . اما بالنسبة للحوار مع الحركة الوطنية فقد كانت هناك اطراف تشجعه . ومع ان لجنة المتابعة العربية لم تقرر اجراء الاتصالات مع الاطراف اللبنانية غير الرسميين ، وحصر اتصالاتها بالسلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الا انه اتفق على ان يجري مثل هذه الاتصالات الوزيران المكلفان في اللجنة الوزارية، على ان يقوم علي الخليل بالاتصال باطراف الحركة الوطنية ، وان يقوم جوزف سكاف بالاتصال باطراف الجبهة اللبنانية، وقالت المصادر الحكومية كذلك انه بانتظار الاجتماع المشترك اللبناني ـ الفلسطيني المنتظر في (١٢/٣١) مع لجنة المتابعة فان لبنان سيكون قد وضع خطته العسكرية لدخول الجيش الى الجنوب وانتشاره (السفير ، ١٢/٢٢) ، الا ان مصادر اخرى اكدت بأن لبنان لن يطرح في الاجتماع الثلاثي الخطة العسكرية لدخول الجنوب ، وذلك اثر اجتماع امني ضم الياس سركيس ، رئيس الجمهورية ، وكل من قائد الجيش العماد فيكتور خوري ، وقائد قوة الردع العربية العميد سامي الخطيب والمدير العام لقوى الامن الداخلي العميد الركن احمد الحاج ، ومدير المخابرات في الجيش اللبناني المقدم جوني عبده . وفي هذا الاجتماع تركز البحث على عدة اوجه منها مسألة الجنوب وتطبيق مقررات تونس . وكل ما ذكرته هذه المصادر حول الاجتماع الثلاثي المقرر عقده ان يصدر عن الاجتماع بيان مشترك يتضمن النيات الايجابية والصادقة للفريقين والرغبة في العمل لتطبيق قرارات قمة تونس وحل بقية المعضلات التي تتحدث عنها تلك القرارات (النهار ١٢/٢٩) .

على الصعيد الفلسطيني، قالت بعض المصادر الفلسطينية ان لبنان الرسمي حاول في تونس ان يلعب مع المنظمة لعبة مؤذية ولكنه لم ينجح ، وانه كرر هذه اللعبة في مجلس الامن الدولي وكانت اللعبة تقضي باستصدار قرار يتضمن نصا صريحا على وجوب اخراج الفلسطينيين من منطقة العمليات الدولية وكاد لبنان ان ينجح لولا الجهود الضخمة التي بذلتها المنظمة . ولكن المصادر نفسها قالت بان لبنان الرسمي أيضا بدأ منذ فترة قصيرة يميل الى الاعتدال بطريقة يمكن ات تؤدي الى تجاوب المنظمة ، وتعطي النتائج الملموسة على أرض الواقع (النهار ، ١٢/٢٩) .

اما على صعيد الطرف اللبناني فقد اكدت المصادر القريبة من الحكم بان السلطة اللبنانية ليست في وارد البحث في الخطط العسكرية مع الفلسطينيين . وفي اعتقاد الحكم ان على لجنة المتابعة ان تسعى لتحقيق امرين وهما : ١ ـ وضع مهلة زمنية للتفاهم على بعض القضايا الشائكة ، ٢ ـ وضع برنامج عمل تتمكن اللجنة بموجبه من التعاطي مع امور عدة في حال عدم تمكنها من النجاح في امر معين (المصدر نفسه) .

اما على صعيد موقف الحركة الوطنية كما شرحته للجانب اللبناني المكلف بالتنسيق والاتصال مع لجنة المتابعة ، فهو انه لا يجوز ان يكون ثمن دخول الجيش اللبناني للجنوب تخليها عن سلاحها في المنطقة ، في حين ان الفريق المسلح الآخر لا يزال يحمل سلاحه في مناطق اخرى كان قد دخلها الجيش ، وما زال هذا الفريق يقيم الحواجز في هذه المناطق ، واحيانا على مقربة من الجيش . وفي رأي الحركة الوطنية ، ان العدل والتوازن يقضيان بالنظر الى الامور بعينين وليس بعين واحدة . وعليه فان الحركة الوطنية تطلب ان يشمل البحث الجنوب وغير الجنوب ، وان نزع السلاح اذا حدث ، يجب ان يشمل كل الاطراف فلا يختل التوازن الحالي القائم (النهار ، ١٢/٣١) .

على اي حال عقد الاجتماع الثلاثي الذي كان مقررا في(١٢/٣١) في حينه ، وحضره الجانب اللبناني ممثلا بالدكتور سليم الحص والوزيرين جوزف سكاف وعلي الخليل ، وعن لجنة المتابعة حمادي الصيد ممثل الامين العام للجامعة والسفير الكويتي عبد الحميد البعيجان ، والسفير السعودي الفريق علي الشاعر ، اما عن الجانب الفلسطيني فحضره ياسر عرفات ومعه كل من الاخوة فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير وسعد صايل مدير غرفة العمليات المركزية للقوات المشتركة . وقد تم في هذا الاجتماع البحث في قضية الجنوب